# تحليل الموازنة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٨٠ - ١٩٩٧.

سليمان أحمد اللوزي
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة عمان (الاهلية)

## Abstract

The objective of this study is to provide an in-depth view about the budgetary trends in Jordan for the period 1980 - 1997. The present paper is mainly concerned with the surplus and deficit as well as the expenditure revenues and loans. It is clearly shown that the government expenditure is highly increased during the aforementioned period while the per capita goods showed no increase.

## ملخص

ان الغرض من هذا البحث هو تتبع سلوك الموازنة العامة في الأردن للفترة ١٩٨٠-١٩٩٧. تناول البحث دراسة الفائض والعجز والإيرادات والنفقات العامة وتمويل العجز بالقروض. وقد تمخض عن الدراسة بأن الإنفاق الحكومي قد تزايد بصورة متسارعة مع أن حصة الفرد من السلع العامة لم تتزايد .

تاريخ استلام البحث: ١٩٩٨/١٠/١٢ تاريخ قبول البحث: ١٩٩٩/٨/٤

**مقدمة**

بعد انتهاء الأزمة الإقتصادية العالمية (الكساد العظيم) التي امتدت طوال سنوات ١٩٢٩- ١٩٣٣ في العالم الرأسمالي الصناعي أصبح علم المالية العامة من أهم الأدوات والوسائل التي تستخدم لمعالجة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية.

وأصبحت السياسات المالية ملازمة للسياسات النقدية كوسيلة للتخلص من الأزمات والتقلبات الإقتصادية، علما بأن استخدام السياسات المالية هو سلاح ذو حدين فيمكن للمالية العامة ان تكون في خدمة الإستقرار والنمو والتطور الإقتصادي وإحدى الوسائل الهامة لتطوير المجتمع وقدراته الإنتاجية ولكنها في الوقت نفسه قد تخلق الكثير من الآثار السلبية على الإقتصاد الوطني في حالة استخدامها والسياسات المتعلقة بها بصورة غير مدروسة وحكيمة وعلمية.

وتعتبر الموازنة العامة المحور الأساسي لعلم المالية العامة من خلال الإيرادات العامة وانواعها ومصادرها مثل الضرائب والرسوم والقروض العامة. وكذلك النفقات بما في ذلك الإنفاق الجاري والإنفاق التنموي الذي يشكل محورا هاما للسياسات المالية الإقتصادية. وتعتبر الموازنة العامة في الأردن كدولة نامية أداة رئيسية للتنمية الإجتماعية والإقتصادية. وكذلك فإن الموازنة العامة وإعدادها يعد رافدا أساسيا في إغناء السياسات المالية والجهد التنموي ورسم تشكيل احتياجات وأولويات التنمية.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية لم يكن هناك دائرة تتولى الإشراف على شؤون الموازنة إلا بعد عام ١٩٦٢ وقد أصبح منذ ذلك التاريخ دائرة متخصصة تتبع إلى وزارة المالية لصياغة وإعداد الموازنة وإعطاء فكرة واسعة عن جميع أوجه الإيرادات والنفقات الحكومية والمركز المالي للدولة.

وتنقسم الإيرادات المالية إلى قسمين خارجية ومحلية. أما بالنسبة للإيرادات المحلية فإنها تتكون من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، واهمها ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والضرائب الجمركية والرسوم والارباح من الشركات والمؤسسات التي تساهم بها

الحكومة. أما الإيرادات الخارجية فتتكون من المساعدات والمنح الأجنبية والقروض من الدول والبنوك العالمية والمنظمات الدولية المتخصصة كما أن التحويلات المالية من الأردنيين العاملين في خارج الأردن يعتبر من الموارد المالية الاساسية للمجتمع الأردني والتي اخذت في التراجع بعد انخفاض أسعار النفط في الدول النفطية المجاورة وبعد حرب الخليج التي كان لها الآثار السلبية الكبيرة على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في الأردن. أما جانب النفقات في الموازنة العامة فيذهب معظمه على نفقات كالدفاع والأمن والجهاز الحكومي المتضخم الحجم والتي تحاول الحكومة جاهدة في السنوات الأخيرة الحد من حجمه وفتح فرص العمل في القطاع الخاص وتحويل العديد من المؤسسات من إدارة الدولة إلى إدارة القطاع الخاص. لتخفف الدولة من مسؤوليتها المالية وتعطي المبادرة والفرصة إلى المشاريع التي يتولى الإشراف عليها وإدارتها القطاع غير الحكومي. من خلال برامج الخصخصة التي تعد من أولويات الحكومة في الوقت الحاضر. وقد عهدت الحكومة إلى تبني العديد من البرامج والخطط للإعتماد على الذات في جانب الإيرادات وتشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي وذلك من أجل التنمية والنمو الإقتصادي والإجتماعي والإستجابة إلى المتغيرات المحلية والعالمية.

ومن خلال استعراض النفقات العامة في العديد من الدول نلاحظ أن النفقات العامة ازدادت ازديادا كبيرا خلال تاريخ تلك الدول وذلك لأسباب كثيرة، منها النفقات المتعلقة بالتنمية والنمو الإقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع تكلفة النفقات العسكرية التي تلعب دوراً في الحياة الإقتصادية والإجتماعية. إن الإنفاق على المصالح العامة الأساسية يؤدي إلى توفير الأمن والإستقرار للمواطنين. أما الإنفاق على المصالح العامة الإضافية كالتعليم والأبحاث العلمية والصحة والزراعة والبنية التحتية فيؤدي إلى زيادة قدرة المواطنين وكفاءاتهم في العمل والإنتاج، كما أن النفقات الإستثمارية التي تقوم بها الدولة تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي بصورة عامة خصوصا إذا توزعت في مناطق البلاد وأقاليمها المختلفة وبطريقة علمية ومدروسة. كذلك فقد أصبحت النفقات العسكرية في وقتنا الحاضر تشكل ركنا أساسيا وكبيرا من موازنات أكثر البلدان.

ومن الشائع أن نفقات الأمن هي مثال النفقات الإستهلاكية غير المنتجة التي تجمد مبلغا كبيرا كان يمكن أن تستعمل لإرضاء حاجات المواطنين الإستهلاكية وبالتالي لإنماء الإنتاج الخاص. ولكن في واقع الحال فإن هذه الفكرة الشائعة ليست صحيحة بصورة كلية. فالنفقات العسكرية عدا أنها تلعب دورا أساسيا في حفظ الأمن والنظام والسيادة الوطنية فإن لها كذلك وظيفة إيجابية على الصعيد الإقتصادي. فقد لعبت النفقات العسكرية في بعض الأوقات دورا إيجابيا كما حصل في الولايات المتحدة وألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، فقد زاد إنتاجها زيادة كبيرة ونمت مواردها وازدهر اقتصادها، وقد نتج عن النفقات العسكرية في بعض البلدان تقدم هائل في الأبحاث العلمية والإختراعات والتقدم التكنولوجي والتي يمكن أن تستخدم في إنتاج السلع المدنية وتخفيض نفقات الإنتاج تخفيضا كبيرا.

وبعد تغير دور الدولة من الحياد الإقتصادي إلى دور التدخل الإقتصادي أصبحت الحكومات تقدم مساعدات الإقتصادية على نطاق واسع ولغايات مختلفة وقد كانت هذه المساعدات تتمثل في السابق تخفيض الأسعار ومنع التضخم النقدي ولكن أهدافها اتسعت كثيراً في الوقت الحاضر بحيث أصبحت أداة لتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي وفي تحيز لبعض المشاريع أو بعض الفروع الصناعية أو في نقل وتحويل الصناعات إلى مناطق معينة في البلاد الأخرى. وتقدم الحكومات هذه المساعدات على أشكال مختلفة، منها مساعدات الاستثمار التي تمنحها الدولة لقاء الموجبات الإستثنائية التي تفرضها على بعض المؤسسات أو في حال تشجيع نمو بعض النشاطات في التصدير، ومنها المساعدات التي تهدف إلى سد العجز الذي يلحق ببعض المؤسسات ذات المنفعة العامة. ومنها مساعدات التحيز نفقات إنشاء وتأسيس بعض المؤسسات أو توظيف الأموال العامة.

كما ان للحكومة دور أساسي في الإنفاق على الجانب الإجتماعي وأن القسم الأكبر لهذه النفقات يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ويساعد في رفع مستوى الإنتاج الوطني. ويدخل في هذا الجانب الإنفاق على تحسين شروط معيشة الموظفين والعمال المستخدمين

والعناية الصحية وسكناهم ونفقات الضمان الإجتماعي والنوادي الرياضية والثقافية، ونفقات التعليم المهني وغيرها.

غير انه من الممكن القول بأن فوائد النفقات العامة يمكن أن تقسم إلى قسمين: الفوائد التي يمكن أن تجزأ بالنسبة لفئات المواطنين المختلفة كالمساعدات الإقتصادية والنفقات الإجتماعية التي يجري تخصيص كل منها لفئة من الفئات، والفوائد التي لا تقبل التجزئة بين الفئات كالنفقات الوطنية أو النفقات الإدارية اللازمة لسير إدارات الدولة المختلفة. وهناك فوائد تحصل من نفقات أخرى كنفقات التعليم وشبكات الطرق وغيرها، فهي تصيب فئات معينة أكثر من غيرها.

## مشكلة البحث

يتلخص دور الدولة الحديثة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والساسية والإجتماعية وهي في سعيها لتحقيق هذه الأهداف تستخدم كافة ما أتيح لها من أساليب السياسة المالية والنقدية لتأثير نشاطها في مجالات القطاع العام. وللقطاع العام الحكومي أكثر من مفهوم، فالقطاع العام في مفهومه الضيق قد يعني أحد أمرين، النشاط الإقتصادي التقليدي للدولة في سعيها لإشباع الحاجات العامة وهو ما يطلق عليه تقليديا بالقطاع الحكومي أو مجموعة الشركات والمؤسسات العامة الإقتصادية التي تمتلك الدولة رؤوس أموالها. أما القطاع العام بمفهومه الشامل فينصرف إلى النشاط الإقتصادي لدولة في سعيها لتحقيق كافة أهداف المجتمع وليس إشباع الحاجات والسلع العامة فقط.

أما الميزانية فهي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تقوم الحكومة على تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع. فالموازنة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الإقتصادي. ولقد تتابع التغير في هذا الدور بتطوير الفكر المالي على مر العصور. وكان من الطبيعي أن يتبع هذا التطور في دور الدول تطورا مماثلا في مفهوم الموازنة ودورها في النشاط العام للمجتمع، خاصة النشاط الإقتصادي.

وبعد أن انتشر الفكر المالي المعاصر تغيرت النظرة لتقذف بفكرة الدور الحيادي للدولة

عرض البحر وتضرب بمبدأ توازن الموازنة عرض الحائط. وتلقى على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الإقتصادي بكل ما يتاح لها من أسلحة السياسات الإقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. ولكي تقوم الدولة بإنجاز هذه المسؤوليات فلا بد لها أن تدرس كافة إمكانيات التدخل وصوره المختلفة وحجمه الفعال وتوقيته المناسب وآثاره على مختلف أوجه النشاط الخاص والعام. ومدى تحقيق كل ذلك على أهداف المجتمع. ولابد للحكومة أن تعرض كافة البدائل وأن تقارن بين كافة الوسائل لتختار أكثرها ملاءمة وأجداها نفعا في تحقيق أهداف المجتمع.

ولابد للحكومة أن تبحث في توفير وسائل الرقابة الفعالة على التنفيذ للمشاريع وعلى المحافظة على المال العام. مع الأخذ بعين الإعتبار كل الدراسات المتعلقة بالتوقعات وبالتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية ثم تستخلص من كل هذه الدراسات برنامجا متكاملا بالسياسات والمشروعات والخطط بأبعادها الزمنية المختلفة التي تقوم بها تحقيقا لأهداف المجتمع. وهنا تظهر أهمية موازنة الدولة مرتكزة على كل الدراسات والأبحاث لتركز على برنامج العمل قصير الأجل فتترجم خططه ومشروعاته وسياساته ترجمة مالية سليمة تعبر تعبيرا حقيقيا على دقائق البرامج وتضمن سلامة تنفيذه وتحقيق اهدافه.

فالموازنة ليست بيانا عما أنجزته الحكومة من أعمال وليست أرقاما مستخرجة من دفاتر حسابات الحكومة ولكنها برنامج عمل تقوم الحكومة بتنفيذه في السنة المقبلة. ومن هنا فإن الموازنة تبنى على دراسات مستفيضة تضع نصب عينيها إمكانيات التغيير واتجاهات التغيرات الدولية والمحلية وتلتزم بالواقعية بحدود القدرة على التنفيذ إلا أنها رغم كل ذلك تعبيرا عن برنامج عمل يتعلق بالمستقبل ومن ثم فهي تقدير لما تقوم الحكومة بإنفاقه وما تتوقع الحكومة تحصيله من إيرادات خلال السنة القادمة. وللتقدير طرقه العلمية وأساليبه الفنية الأمر الذي يستدعي الإحاطة بأحداثها واستخدام أنسبها.

ولقد جاء هذا البحث لتقصي سلوك الموازنة في الأردن من سنة ١٩٨٠ إلى ١٩٩٧ بشقيها الإيرادات والنفقات بما في ذلك الوفر والعجز والقروض وغيرها من المتغيرات ذات العلاقة وتحليل الموازنة في تلك الحقبة من الزمن للتعرف على جوانبها المختلفة

والسياسات المالية للحكومة الأردنية وآثارها على الواقع الإقتصادي والإجتماعي في الاردن كدولة نامية تسعى لتطوير مواردها ومصادر تمويلها المالي والبحث عن الإعتماد على الذات وزيادة دخل الفرد والإستقرار العام للمجتمع في ظل الظروف والمتغيرات الإقتصادية والسياسية التي تتميز بعدم الإستقرار.

## أدبيات البحث

إن المدرسة الإقتصادية التقليدية تعتبر الموازنة المبدأ الاساسي للمالية العامة. والحكمة من ذلك بأن لا تنفق الدولة أكثر من إيراداتها. غير ان المختصين في العصر الحالي لم يعودوا يتمسكون بمبدأ توازن الموازنة بل أن البعض الآخر يذهب إلى تبني نظرية العجز المنظم أو العجز المتراكم وأن الفكر الحديث يستبدل فكرة التوازن المالي بفكرة التوازن الإقتصادي والإجتماعي، على اعتبار أن الأمور المالية لا تفصل عن الحياة الإقتصادية والإجتماعية لأي بلد من البلدان. وهكذا أصبح علماء المالية الحديثون يهتمون بالتوازن العام في الحياة بدلا من الإهتمام بالتوازن الحسابي القديم وأن مفهوم التوازن الإقتصادي العام قد تم أحيانا على حساب العجز في الموازنة. وأن العجز في الموازنة ليس عجزا دائما ولكن عجزا في بعض الحالات وقد يكون عندها وسيلة للإنماء الإقتصادي وحل الأزمات الطارئة شريطة أن تستخدم بطريقة سليمة ومناسبة. ومن الجدير قوله أن المفهوم الحديث يعتبر أن العجز في الموازنة يجب أن يكون له صفة مؤقتة إلى أن تعود الموازنة إلى التوازن عندما يعود الإقتصاد إلى حالة التوازن العام وكذلك يجب التمييز بين حالتين، حالة استخدام العجز المتراكم في أوقات الأزمات الإقتصادية الحادة وحالة استخدامه في الأوقات العادية. ومن الجدير بالقول أن الموازنة الدورية تتناول عدة سنوات، وتستهدف التوازن الإقتصادي عن طريق تعاون الموازنات ذات الفائض في سنوات الإنتعاش والإزدهار الإقتصادي والموازنات ذات العجز في سنوات الأزمات الإقتصادية المالية، بحيث يؤدي هذا التعاون في آخر المطاف إلى تعادل الموازنة الدورية عن طريق المقاصة بين الوفر والعجز. ويرتبط بالنظرة الحديثة إلى الموازنة مفهوم التوازن الإجتماعي والعدالة الإجتماعية والتخفيف من الفوارق الطبقية، وذلك عن طريق اقتطاع جزء من دخول

الأغنياء بواسطة الضرائب التصاعدية وتجميع هذه الأموال وانفاقها على المشاريع الإجتماعية والتعليمية والمشاريع العامة وغيرها وفرض ضرائب مرتفعة أيضا على الإرث. ولكن جميع هذه الوسائل لا تحقق التوازن الإجتماعي ولكنها تسهم فقط في تخفيف حدة التفاوت الإجتماعي بين المواطنين.

ويشير التاريخ المالي لجميع دول العالم على اختلاف نظمها الإقتصادية وهياكلها وظروفها إلى ظاهرة التزايد المطرد للنفقات العامة فهي ظاهرة عامة تخضع لها النفقات. ويعتقد واجنر Wagner أن هناك علاقة وطيدة بين نمو الإقتصاد والنمو النسبي للقطاع العام. ووفقا لواجنر يعتبر النمو النسبي للقطاع الحكومي صفة متأصلة في الإقتصاديات الصناعية[١] أما بيكوك- وايزمان Peacock- Wisman في دراستهما المشهورة والمقدمة للأدب الإقتصادي المالي في سنة ١٩٦١ عن الإنفاق العام في المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة بين ١٨٩٠ و ١٩٥٥ فقد تناولا ظاهرة تزايد الإنفاق العام من وجهة نظر أخرى.

فبالنسبة لهم، إن تزايد النفقات العامة تحدث على شكل رجات بسبب الإضطرابات الإجتماعية التي تدفع بالنفقات إلى الهضبة المالية الجديدة.[٢] هذا مع العلم أن كولن كلارك Colin Clarck كان قد قدم لنا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة في ١٩٤٥ نظريته التي ركزت على الإهتمام بتحمل العبء الضريبي واستنتجت بأن التضخم في الإقتصاد يحدث عندما تتجاوز حصة القطاع العام من اجمالي الناتج القومي الحد الحرج وهو ٢٥٪.[٣] وفي دراستنا هذه سنختبر الفرضيات الثلاث بالإضافة إلى التحليل الشامل للموازنة العامة في الأردن وسنرى إلى أي مدى استطاعت السلطات المالية تحقيق الأهداف المالية في التخصيص والتوزيع والإستقرار والنمو الإقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية، لفترة الدراسة ١٩٨٠-١٩٩٧. أضف إلى ذلك تناول الدراسة مسألة العجز والفائض والموازنة الدورية التي تستهدف التوازن الإقتصادي بتعاون موازنات سنوات الإزدهار مع موازنات سنوات الأزمات أو بمعنى آخر تحليل الموازنة العامة للأردن لتلك الفترة الزمنية.

## طريقة البحث METHODOLOGY

سنعتمد الطريقة القياسية في البحث عن العلاقات بين المتغيرات واختبار استقرارية التقديرات. حيث سنعتمد نموذج الموازنة الدورية القائلة بتعاون الموازنات الفائضة لسنوات الإزدهار مع الموازنات العاجزة لسنوات الأزمات والركود. ومن ثم نموذج بيكوك- وايزمان بفرضيته التي تنص على ان الأتجاه العام للزيادة في النفقات العامة لن يكون مستمرا ولا ممهدا. وسيكون لدى المجتمع رغبة في تمويل الأنفاق العام بعد وصوله إلى الهضبة المالية الجديدة إثر أحداث اجتماعية. أما إلى أي مدى استطاعت السياسة المالية تحقيق أهدافها فسيتم من خلال اعتماد نموذج واجنر والعلاقة بين نمو الإقتصاد والنمو النسبي للقطاع العام باختبار فرضية زيادة نصيب الفرد من السلع العامة مع تزايد متوسطدخل الفرد. ونموذج كولن كلارك في التعرف على الإستقرارية في الأسعار عند تجاوز الحد الحرج في نسبة الإيرادات إلى الناتج القومي.

وقد قسمت فترة الدراسة ١٩٨٠- ١٩٩٧ إلى فترتين جزئيتين. الفترة الجزئية الاولى ١٩٨٠- ١٩٨٨ والفترة الجزئية الثانية ١٩٨٩- ١٩٩٧. وأن الطريقة المعتمدة في التقدير هي طريقة المربعات الصغرى OLS

حيث يتم تقدير معادلات الإنحدار البسيط والمتعدد تبعا لمقتضيات الإطار النظري وأن اختيار استقرارية المعلمات المقدرة للفترتين الجزئيتين الأولى والثانية سيتم بالإعتماد على اختبار جاو Chow Test الذي يتبع توزيع فشر F بدرجات الحرية مساوية لعدد المعلمات المقدرة K ومجموع المشاهدات للفترتين الجزئيتين مطروحا منه ضعف عدد المعلمات المقدرة (N1 + N2-2k)

أي أننا سنقوم باختبار:

$$H_0 = \text{B's 1980- 1988} = \text{B's 1989- 1997}$$

$$H_1 = \text{B's 1980- 1988} = \text{B's 1989- 1997}$$

بالإضافة إلى ذلك سوف يقوم الباحث بتحليل بنود الموازنة المختلفة بالطرق الإحصائية الوصفية.

## فرضيات البحث

تهدف الدراسة التعرف على مدى تحقيق السياسة المالية للاهداف الإقتصادية من خلال اختبار الفرضيات التالية:

١) الفرضية القائلة بأن التزايد في النفقات ظاهرة عامة في مختلف اقتصاديات العالم.

٢) أن التزايد في نسبة النفقات إلى إجمالي الناتج القومي أو المحلي يحدث على شكل رجات عنيفة أو شبه تدرج ويبقى عند مستوى أعلى.

٣) الفرضية التي تنص على تزايد نصيب الفرد من السلع العامة بصورة متناسبة مع متوسط دخل الفرد.

٤) الفرضية القائلة بأن تزايد نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج القومي عن ٢٥٪ يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

٥) فرضية العجز المؤقت لعلاج الأزمات الطارئة وتحقيق التوازن الإقتصادي عن طريق تعاون الموازنات لعدة سنوات.

## التحليل والمناقشة

لقد تراوحت النفقات العامة بين ٥٦٣ و ١٩١٦ مليون دينار في سنة ١٩٨٠ و ١٩٩٧ على التوالي. أي زادت أكثر من ثلاثة أضعاف كما هو مبين في الجدول (١) وقد كان معدل النفقات ١٠٤١,٩ مليون دينار لفترة الدراسة ١٩٨٠- ١٩٩٧.

علما بأن المعدل قد ارتفع من ٧٢٩ إلى ١٣٢٠ مليون دينار خلال الفترة الجزئية الأولى والثانية على التعاقب وأن معامل التشتت النسبي قد ارتفع من ١٧,٧٣٪ إلى ٢٥,٢٧٪ كذلك. أما معدل النمو فقد زاد من ٧,٠ ٪ إلى ٨,٣ للفترة الجزئية الأولى والثانية على التوالي. وقد انخفض معامل الإختلاف لمعدل نمو الإنفاق العام من ٨٠,٦٦ إلى ٤١,٨٥٪ للفترتين الأولى والثانية على التوالي. ويوضح الجدول (٢) التزايد المطرد للنفقات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة ١٩٨٠- ١٩٩٧.

والنفقات العامة كمقدار مطلق فقد زادت في فترة الدراسة كما زادت في الفترة الجزئية الثانية عما كانت عليه في الفترة الجزئية الأولى. وهكذا فشلنا في إيجاد دليل كاف لرفض فرضية كون ظاهرة تزايد النفقات ظاهرة عامة. أما نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج القومي فقد تأرجحت بين الزيادة والنقصان في المدى ٢٦,٦ و ٤٥,٢ ٪. وهي لم

تستقر عند الهضبة المالية الجديدة التي وصلتها في سنة ١٩٨٩ بل عاودت بالإنخفاض والإرتفاع. وبهذا فشلنا في إيجاد دليل كاف لقبول فرضية بيكوك- وايزمان ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (٣).

ولتأكيد المؤشرات الوصفية لطبيعة النفقات العامة تم تقدير معادلة الإنحدار لثلاث سلاسل زمنية للإنفاق العام عن الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٨ والفترة ١٩٨٩- ١٩٩٧.

**جدول (1). الموازنة العامة في الأردن 1980– 1997**
**(بالمليون دينار)**

| السنوات | الإيرادات | النفقات | فائض الموازنة | الديون | تسديد الأقساط | الفائض بعد التمويل | الفائض المتراكم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٤٢٩ | ٥٦٣ | -١٣٤ | ٩٦ | ٠ | -٣٨ | -١٢٠ |
| ١٩٨١ | ٥٢٣ | ٦٠٢ | -٧٩ | ٩٤ | ٢٤ | -٩ | -١٢٩ |
| ١٩٨٢ | ٥٦٢ | ٦٦٣ | -١٠١ | ٩٣ | ١٩ | -٢٧ | -١٥٦ |
| ١٩٨٣ | ٦٠٠ | ٦٤٣ | -٤٣ | ١٠٦ | ٣٧ | ٢٦ | -١٣٠ |
| ١٩٨٤ | ٥٣١ | ٦٤٨ | -١١٧ | ١٤٨ | ٤٨ | -١٧ | -١٤٧ |
| ١٩٨٥ | ٦٤٧ | ٧٣٤ | -٨٧ | ١٩٨ | ٤٦ | ٦٥ | -٨٢ |
| ١٩٨٦ | ٦٧١ | ٨٢٤ | -١٥٣ | ٢٣٥ | ١٥٧ | -٧٥ | -١٥٧ |
| ١٩٨٧ | ٦٧٧ | ٨٧٥ | -١٩٨ | ١٩٣ | ٩١ | -٩٦ | -٢٥٣ |
| ١٩٨٨ | ٧٢١ | ٩٢٦ | -٢٠٥ | ٢٣٣ | ١٢٨ | -١٠٠ | -٣٥٣ |
| ١٩٨٩ | ٨٥٥ | ٩٨٧ | -١٣٢ | ٢٢٨ | ١١٠ | -١٤ | -٣٦٧ |
| ١٩٩٠ | ٩٣٨ | ١٠٣٣ | -٩٥ | ٢٣٢ | ٨٧ | ٥٠ | -٣١٧ |
| ١٩٩١ | ١١١٧ | ١١٠٠ | ١٧ | ٣٣٩ | ١٣٥ | ٢٢١ | -٩٦ |
| ١٩٩٢ | ١٣٥٩ | ١١٧٨ | ١٨١ | ٣٢٨ | ١٧١ | ٣٣٨ | ٢٤٢ |
| ١٩٩٣ | ١٤٠٦ | ١٣٣٧ | ٦٩ | ١٣٠ | ٣١١ | -١١٢ | ١٣٠ |
| ١٩٩٤ | ١٥٣٧ | ١٤٣٢ | ١٠٥ | ٢٠٨ | ١٤٨ | ١٦٥ | ٢٩٥ |
| ١٩٩٥ | ١٦٢٠ | ١٦٠٥ | ١٥ | ٤١٣ | ٢٤٤ | ١٨٤ | ٤٧٩ |
| ١٩٩٦ | ١٧٦٤ | ١٦٨٨ | ٧٦ | ٥٤٤ | ٢٦٢ | ٣٥٨ | ٨٣٧ |
| ١٩٩٧ | ١٨٦٠ | ١٩١٦ | -٥٦ | ٣١٤ | ٢٥٨ | ٠ | ٨٣٧ |

**المصدر**: البنك المركزي الاردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤- ١٩٩٥) أيار ١٩٩٦
البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، عدة إصدارات.

**جدول (2). معدل نمو الإيرادات والنفقات وتسديد القروض في الاردن 1980– 1997**

| السنوات | النفقات | الإيرادات | القروض | تسديد القروض |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٨١ | ٦,٧ | ١٩,٨ | ٠,٢١- | - - |
| ١٩٨٢ | ٩,٧ | ٧,٢ | ٠,٢١- | ٢٣,٤- |
| ١٩٨٣ | ٣,١ | ٦,٥ | ١٣,١ | ٦٦,٦ |
| ١٩٨٤ | ٧,١ | ١٢,٢- | ٣٣,٤ | ٢٦,٠ |
| ١٩٨٥ | ٦,٢ | ١٩,٨ | ٢٩,١ | ٤,٣- |
| ١٩٨٦ | ١١,٦ | ٣,٦ | ١٧,١ | ١٢٢,٨ |
| ١٩٨٧ | ٦,٠ | ٠,٩ | ١٩,٧- | ٥٤,٥- |
| ١٩٨٨ | ١٢,١ | ٦,٣ | ١٨,٨ | ٣٤,١ |
| ١٩٨٩ | ٤,٥ | ١٧,٠ | ٢,٢- | ١٥,٢- |
| ١٩٩٠ | ٤,٦ | ٩,٣ | ١,٧ | ٢٣,٥- |
| ١٩٩١ | ٦,٣ | ١٧,٥ | ٣٧,٩ | ٤٣,٩ |
| ١٩٩٢ | ٦,٩ | ١٩,٦ | ٣,٣- | ٢٣,٦ |
| ١٩٩٣ | ١٢,٧ | ٣,٤ | ٩٢,٢- | ٥٩,٨ |
| ١٩٩٤ | ٦,٩ | ٨,٩ | ٤٧,٠ | ٧٤,٣- |
| ١٩٩٥ | ١١,٤ | ٥,٣ | ٦٨,٦ | ٥٠,٠ |
| ١٩٩٦ | ٥,٠ | ٨,٥ | ٢٧,٦ | ٧,١ |
| ١٩٩٧ | ١٢,٧ | ٥,٣ | ٥٥,٠- | ١,٥- |

**المصدر**: قام الباحث احتساب معدلات النمو باستخدام صيغة الفروق بين اللوغاريتمات الطبيعية وهي dIn للسلسلة الزمنية ١٩٨٠ حتى ١٩٩٧.

## جدول (3). الناتج القومي، الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النفقات في الأردن 1980– 1996

| السنوات | إجمالي الناتج القومي | إجمالي الناتج المحلي | النفقات | النفقات/إجمالي الناتج القومي | النفقات/إجمالي الناتج المحلي |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ١٢١٣,٧ | ١١٨٠,٣ | ٥٦٣ | ٠,٤٦٣٩ | ٠,٤٧٧٠ |
| ١٩٨١ | ١٥٢٦,٨ | ١٤٦٩,٣ | ٦٠٢ | ٠,٣٩٤٣ | ٠,٤٠٩٧ |
| ١٩٨٢ | ١٧٦٥,٥ | ١٧٠١,١ | ٦٦٣ | ٠,٣٧٥٥ | ٠,٣٨٩٧ |
| ١٩٨٣ | ١٨٧٧,٩ | ١٨٢٨,٧ | ٦٤٣ | ٠,٣٤٢٤ | ٠,٣٥١٦ |
| ١٩٨٤ | ١٩٩٥,٠ | ١٩٨١,٤ | ٦٤٨ | ٠,٣٢٤٨ | ٠,٣٢٧٠ |
| ١٩٨٥ | ٢٠١٥,٥ | ٢٠٢٠,٢ | ٧٤٣ | ٠,٣٦٤٢ | ٠,٣٦٣٣ |
| ١٩٨٦ | ٢١٤٦,٣ | ٢١٦٣,٦ | ٨٢٤ | ٠,٣٨٣٩ | ٠,٣٨٠٨ |
| ١٩٨٧ | ٢١٥٨,٤ | ٢٢٠٨,٦ | ٨٧٥ | ٠,٤٠٥٤ | ٠,٣٩٦٢ |
| ١٩٨٨ | ٢١٧٥,٩ | ٢٢٦٤,٤ | ٩٢٦ | ٠,٤٢٥٦ | ٠,٤٠٨٩ |
| ١٩٨٩ | ٢١٨٠,٧ | ٢٣٧٢,١ | ٩٨٧ | ٠,٤٥٢٦ | ٠,٤١٦١ |
| ١٩٩٠ | ٢٤٢٨,٨ | ٢٦٦٨,٣ | ١٠٣٣ | ٠,٤٢٥٣ | ٠,٣٨٧١ |
| ١٩٩١ | ٢٦٣٤,٠ | ٢٨٥٥,١ | ١١٠٠ | ٠,٤١٧٦ | ٠,٣٨٥٣ |
| ١٩٩٢ | ٣٣٠٦,٨ | ٣٤٩٣,٠ | ١١٧٨ | ٠,٣٥٦٢ | ٠,٣٣٧٢ |
| ١٩٩٣ | ٣٦٥٢,٣ | ٣٨٠١,٧ | ١٣٣٧ | ٠,٣٦٦١ | ٠,٣٥١٧ |
| ١٩٩٤ | ٤٠٤٩,٩ | ٤٢٠١,٣ | ١٤٣٢ | ٠,٣٥٣٦ | ٠,٣٤٠٨ |
| ١٩٩٥ | ٣٥٣٧,٨ | ٤٦٥٤,٦ | ١٦٠٥ | ٠,٣٥٣٧ | ٠,٣٤٤٨ |
| ١٩٩٦ | ٥٠٣٥,٢ | ٥١٤٦,٧ | ١٦٨٨ | ٠,٣٣٥٢ | ٠,٣٢٨٠ |

**المصدر**: النشرة الإحصائية السنوية، البنك المركزي أيار ١٩٩٦.

وفترة الدراسة ١٩٨٠- ١٩٩٧. وقد تبين من اختبار جاو ان القيمة المحسوبة ٣٥٠٧٧ أكبر من القيمةالجدولية تحت مستوى سنوي معنوية ٠١. وهكذا فشلنا في إيجاد دليل لرفض الفرضية البديلة وعليه سنعتمد في دراستنا تقديرات الفترات الجزئية.

$$\hat{Y} = -3033.2 + 44.733X$$

$$(3.742) \qquad R^2 = 0.95 \ldots (1)$$ الفقرة الاولى

$$\hat{Y} = -9400.7 + 115.75\ X$$ الفقرة الثانية

$$(7.748) \qquad R^2 = 097 \ldots (2)$$

حيث تمثل المعادلة (١) الفترة الجزئية الأولى والمعادلة (٢) الفترة الجزئية الثانية. وقد أكدت لنا هذه التقديرات على التزايد المطرد لمعدلات نمو النفقات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية.

وللكشف عما إذا كان هناك علاقة بين الأنفاق الحكومي كمتغير معتمد والإيرادات والقروض وتسديدها كمتغيرات مستقلة تم تقدير معادلة الإنحدار المتعدد. وذلك لفترة الدراسة والفترات الجزئية الأولى والثانية.

وبإجراء اختبار جاو للإستقرارية فشلنا في إيجاد دليل كاف لرفض فرضية العدم تحت مستوى معنوية ٠١. و٠٥. وعليه سنعتمد على تقديراتنا لفترة الدراسة:

$$\hat{Y} = 230.63 + 0.728\ X_1 + 0.161\ X_2 + 0.444\ X_3$$

$$(0.096) \quad (0.239) \quad (0.439)$$

$$R^2 = 0.97 \ldots (3)$$

حيث يمثل $X_1$ الإيرادات العامة بينما يمثل $X_2$ القروض ويمثل $X_3$ تسديد القروض ويتضح لنا من التقرير أعلاه أن النفقات العامة تعتمد على الإيرادات العامة بالدرجة الأولى بينما لا يوجد اعتماد على القروض أو تسديدها كما يتضح ذلك من معنوية التقدير، حيث أن معاملات X2 و X3 ليس لها دلالة معنوية.

وإذا ما تطلعنا على الإيرادات العامة وجدناها ٤٢٩ مليون دينار في سنة ١٩٨٠ و ١٨٦٠ مليون دينار في سنة ١٩٩٧. أي أنها زادت أكثر من أربعة أضعاف كما نلاحظ في الجدول (١). حيث بلغ معدلها ٥٩٦ مليون دينار للفترة الجزئية الأولى و ١٣١٨ مليون دينار للفترة الجزئية الثانية. اما معامل الإختلاف فقد ارتفع من ١٥,٥٩ ٪ إلى ٢٩,٠٠ ٪ للفترة الجزئية الاولى والثانية على التوالي. وقد زاد معدل النمو الإيرادات العامة من ٦,٥٪ إلى ١٠,١٪ للفترة الجزئية الأولى والثانية على التوالي. أما معامل التشتت النسبي فقد انخفض من ١٥٩,٨٪ إلى ٥٧,٤٥٪ للفترة الجزئية الأولى والفترة الجزئية الثانية على التعاقب.(٤)

وقد تم تقدير ثلاث معادلات انحدار لسلسلة زمنية ع الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٧ وسلسلة زمنية جزئية عن الفترة الاولى وأخرى عن الفترة والثانية. وقد بلغت قيمة جاو المحسوبة ١١٤٨,٣١ وهي أكبر من القيمة F الجدولية تحت مستوى معنوية ٠١. و ٠٥. وهكذا سنعتمد تقديرات معادلات الإنحدار للفترات الجزئية الأولى والثانية على التوالي.

$$\hat{Y} = -2057.2 + 31.583\ X$$

$$(2.741) \qquad R^2 = 0.84 \ldots (4)$$

$$\hat{Y} = 10523 + 128.03\ X$$

$$(3.1441) \qquad R^2 = 0.98 \ldots (5)$$

وتؤكد المعادلة (٤) و(٥) على تزايد معدلات نمو الإيرادات العامة في الفترة الجزئية الثانية عما هو عليه الحال في الفترة الجزئية الأولى.

أما نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج القومي فقد تجاوزت الحد الحرج Critical Limit ومع هذا لم تؤدي الى ظهور ضغوط تضخمية وهكذا فشلنا في إيجاد دليل لقبول نموذج كولن كلارك. والجدول (٤) يوضح ذلك.

أما بالنسبة للقروض فقد بلغت أدنى قيمة للقروض ٩٣ مليون دينار في ١٩٨٢ بينما وصلت أعلى قيمة للقروض ٥٤٤ مليون دينار في ١٩٩٦. إذ أنها زادت إلى ما يقارب

الستة أضعاف وقد ارتفع معدل القروض من ١٥٥ مليون دينار خلال الفترة الجزئية الأولى من ٢٩٧ مليون دينار خلال الفترة الجزئية الثانية. أي أن المعدل قد تضاعف. أما معامل الإختلاف فلم يظهر اختلافا معنويا. وقد انخفض معدل نمو القروض من ١١,١٪ في الفترة الجزئية الأولى إلى ٤,٩٪ في الفترة الجزئية الثانية بينما زاد معامل التشتت النسبي من ١٥٩,٦٣٪ إلى ٩٨٨,٥٣٪ في الفترتين الأولى والثانية على التوالي أي إلى ستة أضعاف. والجدول رقم (٢) يوضح معدلات نمو القروض. وتسديد القروض خلال فترة الدراسة.

وقد وصل تسديد القروض إلى ١٩ مليون دينار في أدنى مستوى له في سنة ١٩٨٢ بينما بلغ التسديد ٣١٩ مليون دينار في سنة ١٩٩٣ وقد كان معدل تسديد القروض ١٢٦,٤ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٧. أما معدل التسديد للفترة الجزئية الأولى والبالغ ٦١ مليون دينار فقد زاد إلى ١٨٥ مليون دينار خلال الفترة الجزئية الثانية. أي أن المعدل قد زاد إلى ثلاث أضعاف. أما معامل الإختلاف فقد هبط إلى النصف حيث انخفض من ٨٦,٦ إلى ٤١,٥ ٪. وقد انخفض معدل نمو التسديد من ٢٣,٩٪ إلى ١٠,٤ ٪ أي إلى النصف تقريبا خلال الفترة الجزئية الأولى والثانية على التوالي. بينما نلاحظ أن التشتت النسبي قد زاد حيث زاد معامل الإختلاف من ٢٤٦,٧٣٪ خلال الفترة الجزئية الأولى إلى ٣٩١,٦٥ ٪ خلال الفترة الجزئية الثانية، أي بزيادة تقدر بمرة ونصف.

## جدول (4). الإيرادات العامة وإجمالي الناتج القومي

| السنوات | (١) الناتج القومي الإجمالي | (٢) الإيرادات العامة | (٣) الإيرادات العامة الى إجمالي الناتج القومي | (٤) التضخم |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٨١ | ١٢١٣,٧ | ٤٢٩ | ٠,٣٥٣ | ٧,٠ |
| ١٩٨٢ | ١٥٢٦,٨ | ٥٢٣ | ٠,٣٤٣ | ١٢,٨ |
| ١٩٨٣ | ١٧٦٥,٥ | ٥٦٢ | ٠,٣١٨ | ١٢,٩ |
| ١٩٨٤ | ١٨٧٧,٩ | ٦٠٠ | ٠,٣١٨ | ١٢,٩ |
| ١٩٨٥ | ١٩٩٥,٠ | ٥٣١ | ٠,٢٦٦ | ٢,٠- |
| ١٩٨٦ | ٢٠١٥,٥ | ٦٤٧ | ٠,٣٢١ | ٠,١ |
| ١٩٨٧ | ٢١٤٦,٣ | ٦٧١ | ٠,٣١٣ | ٠,٢ |
| ١٩٨٨ | ٢١٧٥,٩ | ٧٢١ | ٠,٣٣١ | ٥,٥ |
| ١٩٨٩ | ٢١٨٠,٧ | ٨٥٥ | ٠,٣٩٢ | ٢١,٠ |
| ١٩٩٠ | ٢٤٢٨,٨ | ٩٣٨ | ٠,٣٨٦ | ١١,٤ |
| ١٩٩١ | ٢٦٣٤,٠ | ١١١٧ | ٠,٤٢١ | ٥,١ |
| ١٩٩٢ | ٣٣٠٦,٨ | ١٣٥٩ | ٠,٤١١ | ٥,٤ |
| ١٩٩٣ | ٣٦٥٢,٣ | ١٤٠٦ | ٠,٣٨٥ | ٥,١ |
| ١٩٩٤ | ٤٠٤٩,٩ | ١٦٣٧ | ٠,٣٨٠ | ٤,٠ |
| ١٩٩٥ | ٤٥٣٧,٨ | ١٦٢٠ | ٠,٣٥٧ | ٣,٦ |
| ١٩٩٦ | ٤٥٣٧,٨ | ١٧٩١ | ٠,٣٢٢ | ٣,٧ |
| ١٩٩٧ | ٥٠٣٥,٢ | ١٧٩١ | ٠,٣٢٢ | ٣,٧ |
| - - | ٥٥٥٨,٩ | - - | - - | - - |

المصدر: بيانات العمود (٤) مأخوذة من نشرة البنك المركزي الأردني لشهر آذار ونيسان ١٩٩٨.
ومن نشرات IMF

INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS, YEAR BOOK1995 PP168-169

ويعرض الجدول(٢)فائض القروض الموازنة الذي تحقق خلال فترة الدراسة١٩٨٠-١٩٩٧

إذا بلغت أدنى قيمة للعجز سالب ٢٠٥ مليون دينار في موازنة سنة ١٩٨٨ بينما كان أقل عجز هو سالب ٤٣ مليون دينار في موازنة سنة ١٩٨٣. وتميزت الفترة الجزئية الأولى بعجز سنوي متواصل بلغ معدله سالب ١٢٤ مليون دينار. كما يتضح من الجدول (١). وقد تميزت سنة ١٩٩٢ بتحقيق أكبر فائض في الموازنة بلغ ١٨١ مليون دينار. بينما كان الفائض ١٥ مليون دينار فقط في سنة ١٩٩٥ وقد تميزت الفترة الجزئية الثانية بفائض سنوي بشكل عام.

وقد تحسن معدل العجز في الموازنة بعد التمويل عنه قبل التمويل حيث ارتفع من سالب ٢٤ مليون دينار إلى سالب ٣٠ مليون دينار في الفترة الجزئية الأولى. كما أن العجز الذي بلغ معدله سالب ٣ مليون دينار تحول إلى فائض في الموازنة ١٠٩ مليون دينار خلال الفترة الجزئية الثانية

وللتأكد من الموازنة الدورية تقدر معادلات الإنحدار لفائض الموازنة للفترتين الأولى والثانية على التوالي. حيث تحول العجز الذي ساد في سنوات الفترة الجزئية الأولى إلى فائض في معظم سنوات الفترة الثانية، وقد كانت الأرجحية هي لصالح فائض الموازنة لفترة الدراسة ١٩٨٠- ١٩٩٧.

$$Y = 998.53 - 13.383\ X$$

(5.323) $R^2 = 0.47$...(6) الفترة الاولى

$$Y = 1122.4 + 12.283\ X$$

$R^2 = 0.11$ ...(7) الفترة الثانية

$$Y = 1118.4 + 12.0283\ X$$

(4.75) $R^2 = 0.35$...(8) الفترتين الاولى والثانية

حيث أن المعادلات (6) و (7) و (8) تمثل تقديرات الفترة الجزئية الأولى والفترة الجزئية الثانية وفترة الدراسة على التعاقب. وأن التغير إشارة معامل الإنحدار هو دليل كاف على تعاون العجز والفائض لتحقيق الموازنة الدورية وهكذا فشلنا في إيجاد دليل كاف لرفض فرضية العدم وقد تأكد هذا من إيجابية معامل الإنحدار للمعادلة (٣).

وفي نهاية المطاف لابد من أن نشير إلى أثر السياسة المالية المقيدة على الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو. إذ أن معدلات النمو التي حققها الإقتصاد الأردني في الفترة الجزئية الأولى كانت افضل من معدلات النمو للفترة الجزئية الثانية.

حيث بلغ معدل نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ٣,٩ ٪ في الفترة الجزئية الأولى والذي تراجع إلى ١,٩ ٪ في الفترة الجزئية الثانية. كما نلاحظ ذلك في الجدول(٥).

## جدول (5). الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في المملكة الأردنية الهاشمية

| السنوات | (١) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية | (٢) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة (١٠٠-١٩٩٢) | (٣) معدل النمو |
|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ١١٨٠,٣ | ٢٦٨٢,٥ | - - |
| ١٩٨١ | ١٤٦٩,٣ | ٣١٠٠,٢ | ١٤,٥ |
| ١٩٨٢ | ١٧٠١,١ | ٣٣٤٢,٠ | ٧,٥ |
| ١٩٨٣ | ١٨٢٨,٧ | ٣٣٩٢,٨ | ١,٥ |
| ١٩٨٤ | ١٩٨١,٤ | ٣٥٧٠,١ | ٤,٠ |
| ١٩٨٥ | ٢٠٢٠,٢ | ٣٥٣١,٨ | ١,١- |
| ١٩٨٦ | ٢١٦٣,٦ | ٣٧٨٢,٥ | ٦,٩ |
| ١٩٨٧ | ٢٢٠٨,٦ | ٣٨٦٨,٠ | ٢,٢ |
| ١٩٨٨ | ٢٢٦٤,٤ | ٣٧١٨,٢ | ٤,٢- |
| ١٩٨٩ | ٢٣٧٢,١ | ٣١٠٠,٨ | ١٨,١- |
| ١٩٩٠ | ٢٦٦٨,٣ | ٣٠٠١,٥ | ٣,٣- |
| ١٩٩١ | ٢٨٥٥,١ | ٣٩٦٧,٩ | ١,١- |
| ١٩٩٢ | ٣٤٩٣,٩ | ٣٤٩٣,٩ | ١٦,٣ |
| ١٩٩٣ | ٣٨٠١,٧ | ٣٦٨٠,٢ | ٥,٢ |
| ١٩٩٤ | ٤٢٠١,٣ | ٣٩٢٦,٥ | ٦,٤ |
| ١٩٩٥ | ٤٦٥٤,٣ | ٤٢٥٠,٥ | ٧,٩ |
| ١٩٩٦ | ٥١٤٦,٧ | ٤٤١٤,٠ | ٣,٨ |
| ١٩٩٧ | ٥٦٠٦,٣ | ٤٦٦٨,٠ | ٥,٦ |

**المصدر:** البنك المركزي الاردني، بيانات إحصائية سنوية، عدد خاص أيار ١٩٩٦.

## الخلاصة والإستنتاجات:

من الدراسة المستفيضة في تحليل الموازنة العامة في الأردن يمكن الخروج بالعديد من الإستنتاجات عن فترة الدراسة ١٩٨٠- ١٩٩٧.

١) أن ظاهرة التزايد في النفقات ظاهرة ملموسة بجلاء في الإقتصاد الاردني خلال فترة الدراسة والتي زادت معدلات نموها في الفترة الجزئية الثانية عما كانت عليه في الفترة الجزئية الأولى.

٢) أن التزايد في النفقات لم يحدث على شكل درجات عنيفة ولم يستقر عند المستوى الأعلى الذي وصله.

٣) أن نسبة نصيب الفرد من السلع العامة لم تتزامن مع تزايد نصيب الفرد من الدخل.

٤) لم تحدث ضغوط تضخمية رغم تجاوز نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج القومي للحد الحرج.

٥) أن هناك موازنة دورية وأن العجز كان مؤقتا بسبب علاج لأزمات طارئة.

## التوصيات:

يمكن القول بأن الموازنة العامة في الأردن قد تميزت بالفائض في الفترة الجزئية الثانية كما أنها تميزت بنمو الإيرادات العامة بمعدلات فاقت معدلات نمو النفقات العامة. وهذا يعني أن السياسة المالية التي سادت في التسعينات هي سياسة مالية مقيدة. مما يؤدي إلى زيادة في معدلات البطالة ما لم تتزامن هذه السياسة مع سياسات توسعية تتجاوز تأثير السياسات الإقتصادية المقيدة على إجمالي الناتج القومي وعليه نوصي. بتخفيض معدلات نمو الإيرادات العامة من خلال السياسات المالية والنقدية التوسعية المتدرجة. للحد من حدوث زيادات في معدلات التضخم ومعالجة مشكلة البطالة المتزايدة.

## الهوامش:

1. Adoph Wagner (1980) , and M.C Vaish (1992)
2. Allan T. Peacock and Jck wisman (1961) and H.L. Bhatia (1966) pp65-69.
3. MC. Vaish and H.S. Agarwal (1992) pp 71-72.

٤. خيري مصطفى كتانة، اتجاهات، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثرة فيها، مكتبة الشباب، عمان، ١٩٩٨ ص٩-ص١٠٣.

٥. سليمان أحمد اللوزي وآخرون، « اتجاهات النمو والتطوير في موازنة جامعة مؤتة بين ١٩٨٣- ١٩٩١»، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الخامس، ١٩٩٤، ص١٠- ٢٥.

## المراجع العربية:


١ - أحمد محمود يوسف «القياس المحاسبي لمدخل تحليلي الأنشطة في أعداد الموازنة كأداة للرقابة على التكاليف»، «محاكاة تجريبية» ، المجلة العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد، العدد التاسع، ١٩٩٨، ص٢٦٠- ٢٨٠.

٢ - البنك المركزي الأردني، نشرات إحصائية، عدة إصدارات.

٣ - خيري مصطفى كتانة، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثرة فيها، مكتبة الشباب، عمان، ١٩٩٨.

٤ - سليمان أحمد اللوزي ،تحسين الطراونة وسليمان عربيات «اتجاهات النمو والتطور في موازنة جامعة مؤتة ما بين ١٩٨٣- ١٩٩١»، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع العدد الخامس، ١٩٩٤.

٥ - سليمان اللوزي ووائل العكشة، إدارة الموازنة العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ١٩٩٧.

٦ - سليمان اللوزي، تحسين الطراونة وسليمان المعايطة، «اتجاهات النمو والتطور في موازنة جامعة مؤتة بين ١٩٨٣- ١٩٩١»، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الخامس، ١٩٩٤.

٧ - ممدوح الخطيب الكسواني، ((الطلب في الواردات الكلية السعودية باستخدام تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، ١٩٩٨.

## المراجع الإنجليزية:

1- Adoph Wagner, Finanzwisenchaft, Third edition, Lei[zing, 1980.

2- Allan T. Peacock and Jack Wisman, The Growth of Public Expenditure in the UK, NBER, Princeton, 1961.

3- Anwer Quraan " Government Expenditures and Economic Growth in Jordan : An Emperical Investigation" ABHATH AL- YARMOUK-Humanities and social sciences series, Vol. 13 No 1.B, 1997.

4- H.I. Bhatia, Public Finance, Vishas publishing House Pvt. Ltd., New Delhi, 1996.

5- M.C. Vaish and H.s.Agarwal, Public Finance Wiley Eastern Limited, New Delhi 1992.